



جامعة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بن أحمد - وهران -



كلية العلوم الاجتماعية

تخصص علم الاجتماع عمل و تنظيم

أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر

الموضوع

عمل المرأة في القطاع غير الرسمي

(بعض المناطق المصممة في مدينة وهران نموذجا)

تحت إشراف : بوعلام عبد اللطيف

من إعداد : سمعون فضيلة

لجنة المناقشة:

- أستاذ التعليم العالي - مولاي حاج - رئيس اللجنة -
- أستاذ التعليم العالي - بوعلام عبد اللطيف - مقرر -
- أستاذة التعليم العالي - حساين زهية - مناقشة -

السنة الجامعية 2017/2018

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من ساندني في رحلتي الدراسية و خصوصا الى والدي
و أخواتي خصوصا سهام ،و إلى السيد المشرف على التربص السيد بوعلام عبد اللطيف،
و جميع الأساتذة الذي منحوني هذه الفرصة.

الشكر

الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

نحمد الله عز و جل الذي أنعم علي بالهدى و التيسير و أنار دربي و طريقي و حقق أمنيتي
أشكر كل من ساهم في مساعدتي خصوصا أساتذة علم الاجتماع عمل و تنظيم و أيضا كل
من ساهم و لو بكلمة من بعيد أو قريب لتحفيزي لأستمر في مشروع تخرجي.

فهرس الموضوعات

مقدمة عامة:

1.....	مقدمة عامة
2.....	1- تحديد الموضوع
2.....	2- دراسات سابقة
9.....	3- أهمية الدراسة
9.....	4- أسباب اختيار الموضوع
10.....	5- أهداف الدراسة
10.....	6- الإثباتية
11.....	7- المنهجية
13.....	8- أدوات البحث
13.....	9- خطة الدراسة
14.....	خاتمة

الفصل الأول:

15.....	مقدمة الفصل
16.....	1- تعريف المنظم حول القطاع غير الرسمي
17.....	2- تعريف القطاع غير الرسمي
19.....	3- نظريات حول القطاع غير الرسمي
21.....	4- أقسام القطاع غير الرسمي
22.....	5- مزايا القطاع غير الرسمي

- 6- أساليب ظهور القطاع غير الرسمي.....23
- 7- الآثار المترتبة عن القطاع غير الرسمي.....24
- 8- مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر.....25
- خاتمة.....31

الفصل الثاني:

- مقدمة الفصل.....32
- 1- مفهوم عمل المرأة.....33
- 2- تعريف عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.....34
- 3- نبذة عن خروج المرأة للعمل.....34
- 4- نظريات حول عمل المرأة.....35
- 5- المرأة الجزائرية العاملة و المجتمع.....37
- 6- مراحل تطور عمل المرأة الجزائرية في القطاع غير الرسمي.....37
- خاتمة.....39

الفصل الثالث

- مقدمة الفصل.....40
- 1- تعريف ولاية وهران.....41
- 2- خصائص السوسيوثقافية للمرأة الجزائرية.....42
- 3- الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.....46
- 4- أساليب و دوافع اختيار المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي.....48
- 5- ظروف المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.....50

55.....خاتمة عامة

57.....المراجع

الملاحق

مقدمة علمه

مقدمة عامة

يعتبر القطاع غير الرسمي من أكثر القطاعات المستوعبة للعمالة، وقد زامن عدة أنظمة وأكثرها النظام الرأسمالي، وإذا قلنا إن جذور هذا القطاع استقوت بتطور الرأسمالية لا أكون أبالغ في القول. إلا أنه لم يكن معروف باسم القطاع غير الرسمي حتى جاء الخبير "كيت هارت" سنة 1972 بدراسة في كينيا ووضع اسم "القطاع غير الرسمي" إلا أن هذا الأخير أتى وفق أسباب تعايشها الدولة، وقد صاحبه عدة ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد أرجع الكثير من الباحثين سبب ظهور القطاع غير الرسمي إلى انخفاض الدخل، فشل الدولة في توفير مناصب شغل، زيادة نسبة البطالة، إضافة إلى ارتفاع الضريبة.

تعتبر الأنشطة الحضرية غير الرسمية من الظواهر ذات الأهمية وهي في تطور يومي، بحيث لم يقتصر الناشطين فيه على الرجال والأطفال فقط، وحتى النساء أحد الناشطين في هذا القطاع.

لقد ساهمت المرأة منذ القدم على إنشاء الأجيال والحفاظ على العادات والتقاليد ، ولكن أحوال المعيشة كانت أقوى من أن تبقى المرأة في وظيفتها التقليدية، فخرجت المرأة للعمل بحثا عن رزقها والذي من خلاله تريد إثبات وجودها. إضافة إلى دعوة الحركات النسوية المرأة إلى التحرر فأصبحت المرأة تشكل المنافس للرجل وليس شريكا له.

وقد عرفت الجزائر تطورا في القطاع غير الرسمي وبشكل خاص عند حدوث الأزمة المالية سنة 1986 وانخفاض أسعار البترول، وإقامة الإصلاحات الاقتصادية، كل هذا زاد من حدة البطالة وتفاقم مشاكل المجتمع.

فعندما فشل القطاع الرسمي من توفير فرص العمل فإن القطاع غير الرسمي استقطب العمال سواء كانوا رجال أو نساء أو أطفال.

إن الأوضاع التي مرت بها المرأة الجزائرية دفعتها إلى العمل في القطاع غير الرسمي الذي منحها نوعاً من الحرية وإنشاء علاقات اجتماعية ومواجهة أحكام المجتمع الجزائري الذي مازال ينظر إلى عمل المرأة بسلبية.

1- تحديد الموضوع

هذه الدراسة بصدد معرفة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي في الجزائر. وكشف الظروف والأوضاع التي تمر بها.

2- الدراسات سابقة

2-1 الدراسة الأولى

استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير رسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، مقارنة بين تجربة الجزائر ومصر.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف من إعداد رشيدة حمودة سنة: 2011 – 2012.

- إشكالية

كيف يؤثر الاقتصاد غير رسمي على التخطيط للتنمية المستدامة وما هي استراتيجيات إدارته؟

- أهداف الدراسة

- معرفة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي للاقتصاد غير رسمي على أبعاد التخطيط للتنمية المستدامة.
- تركيز على خصائص الاقتصاد غير رسمي ومدى تأثير شريحة كبيرة وحساسة في المجتمع وإبعادها عن قضايا صنع السياسيات.

- إبراز الجهود المبذولة من طرف كل من الجزائر ومصر من ناحية تعاملها مع الاقتصاد غير رسمي من خطط التنمية المسطّورة من طرف كل منها.

- نتائج :

توصلت الدراسة أن وبرغم من عدم وجود تعريف مناسب للاقتصاد غير رسمي، إلا أن هذا الاقتصاد يضم مجموعة من نساء والرجال وأطفال ويحقق من خلاله توفير الحاجات وزيادة في نمو الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد الفاعلين فيه وعلى دوله إدماجه في تخطيط التنموي.

2-2 الدراسة الثانية :

- القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق
- الباعه المتجولون بمدينة مسيلة نموذج أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، سنة 2014، 2015. من إعداد بوخيما سليمة، جامعة حاج لخضر باتنة.

- الإشكالية :

ما هو واقع الحصري غير رسمي في المدينة الجزائرية في ضوء التراث النظري حول الظاهرة ؟

- أهداف الدراسة :

- تحديد الدوافع وأسباب توسع أنشطة حصرية غير رسمية في الجزائر.
- محاولة التعرف على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد المنخرطين في الأنشطة غير الرسمية.
- تحديد طبيعة العلاقات التي تربط الأنشطة غير الرسمية بالواقع حصري.

- نتائج الدراسة:

توصلت أن ظاهرة القطاع غير رسمي دعمت تواجدها عوامل سوسيو إقتصادية مثل ارتفاع تكاليف المعيشة، وإنخفاض الدخل ورفع من حجم الضريبة.

كما توصلت الدراسة أن العمل غير الرسمي لا يضم بالضرورة كل فقراء الحضر، وإنما أصبح ملجأ لأغلب اليد العاملة البطالة الباحثة عن فرص عمل على رغم من إختلاف المعيشة والسكن وانتماءات.

2-3 الدراسة الثالثة:

ملتقى وطني حول: إقتصاد غير الرسمي في الجزائر (آثار وسبل) الترويض يومي 21 و 27 نوفمبر 2007.

مشاركة رمضان محمد تخصص ماجستر علوم إقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. كلية العلوم التجارية والحقوق.

هذه الدراسة تحاول معرفة وتحديد جذور إقتصاد غير الرسمي وتبيان ما إذا كان غير الرسمي ما هو الإنتاج اختلالات الهيكلية في القطاع الرسمي.

- الإشكالية:

ما مدى أهمية التي يوفرها الفهم الصحيح لجذور إقتصاد غير الرسمي في بناء تجربة ناجحة لدمجه ؟

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة مرنة تواجه عوامل كثيرة قد تكون سياسية، إجتماعية أو إقتصادية.
- تنشأ هذه الظاهرة في ظروف أزمات الاقتصادية وتمتد إلى فترات العادية دون التخلص من آثارها على المدى القصير.

- عدم مواجهة اقتصاد غير الرسمي يؤيد إغراءاته وبالتالي حجمه.

2-4 الدراسة الرابعة:

إشكالية الاقتصاد غير رسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة المكسيك، تونس والسنغال. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم الاقتصادية من إعداد: د. قارة مالك كلية علوم إقتصادية وعلوم تسيير تخصص: إقتصاد مالي، جامعة منتوري قسنطينة 2009 – 2010.

وإشكالية هذه الدراسة كانت تتمحور حول آثار سلبية وإيجابية التي يخلقها إقتصاد غير الرسمي وقد طرحت مجموعة من الأسئلة من أهمها:

ما هي أسباب انتشار هذا الظاهرة ؟

- أهداف الدراسة:

- معرفة أسباب التي أدت إلى تنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.

- دراسة الأسباب التي أدت تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة.
- استخلاص دروس من تجارب البلدان التي نجحت سياستها في التعامل مع اقتصاد غير الرسمي.

- نتيجة:

- وقد توصلت هذه الدراسة أن تنامي اقتصاد الرسمي في الجزائر يعود إلى:
- قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد (تزايد نسبة البطالة).
- انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني (الفساد، التزيف، الغش الضريبي، البيروقراطية.... إلخ).

- ركود استثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب شغل (قطاع الفلاحة وقطاع السياحة).

2-5 الدراسة الخامسة:

المرأة الجزائرية في التجارة غير الرسمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع تخصص علم اجتماع حضري سنة 2014 – 2015 جامعة وهران من إعداد طالبة قدوري مريم وتحت إشراف أستاذ لقجع عبد القادر.

- الإشكالية:

فهم أسباب عمل المرأة لهذه التجارة.

بحث عن خلفيات التي دفعت المرأة الدخول في هذا المجال.

- نتائج:

توصلت الباحثة على أن الدوافع المؤدية إلى دخول المرأة في قطاع غير رسمي ناتج عن ضغوطات إجتماعية و اقتصادية أدت إلى دخول في هذا النوع من العمل وقد توصلت على أن هذا العمل قد خلق تغيرات على مستوى الحياة خصوصا في إطار العقلي وأصبح أمر حتمي لابد من تقبله.

2-6 الدراسة السادسة:

المرأة والحراك الاجتماعي بالقطاع غير الرسمي. (دراسة ميدانية تحليل اجتماعي وإقتصادي).

د. ملك محمد الطحاوي. أستاذ علم اجتماع مساعد، كلية الآداب، جامعة المنيا.

وقد قامت بطرح إشكالية التالي:

إلي أي مدى تساهم المرأة المصرية في العمل بالقطاع غير الرسمي، وما هي أنماط الحراك الاجتماعي المتاحة أمامها من خلال عملها بهذا القطاع ؟

- من أهداف هذه الدراسة:

- معرفة الخصائص الاجتماعية و الإقتصادية للنساء العاملات بالقطاع غير الرسمي بالمدن المصريّة.
- ما مدى فرص الحراك اجتماعي متاحة أمام المرأة المصريّة العاملة بالقطاع غير الرسمي. الحضري.
- معرفة طبيعة أعمال وأنشطة التي تؤديها المرأة المصريّة في قطاع غير الرسمي.

- النتائج :

وقد توصلت هذه الدراسة:

إن حالة المرأة في سوق العمل غير الرسمي بالقطاع الحضري فهي تعيش في بيئة تفتقر عادة للخدمات وقد تكون هي المسؤولة عن إعانة أسرتها وبالرغم من ذلك فهي تحاول جاهدة التكيف مع آليات سوق في ممارسة نشاطها يعود عليها وعلى أسرتها بالدخل الذي تكون في أشد الحاجة إليه كما أن ممارستها لأنشطة مهنيّة بالقطاع غير الرسمي وفق عوامل مجتمعيّة خاصّة بالمجتمع (مجتمع تقليدي) وعوامل أخرى ذاتيّة هي نتيجة ظروف البيئة والبناء الاجتماعي والثقافي المحيط بأسرتها.

ويلاحظ أن المرأة التي تمارس هذه أنشطة تتعرض لقد من الاستغلال خاصة إذا كانت تعمل لحساب الغير مع شيوع قيم الخوف من كل ما هو جديد وعدم التحرّر من التقاليد القديمة.

2-7 الدراسة السابعة:

النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي:

(خصائص ودوافع والتحديات)

دراسة حالة عيّنة من النساء المقاولات بولاية ورقلة:

د. قائد منى كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجاريّة، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مذكرة مقدمة لاستكمال متطلّبات شهادة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – سنة 2014-06-11.

وقد انطلق الباحث من الإشكالية التالية:

ما مدى اختلاف في الخصائص والدوافع والتحديات بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي للنساء المقاولات "ولاية ورقلة"

- أهداف الدراسة:

- التعرف على خصائص الديموغرافية للنساء المقاولات في القطاع الرسمي وغير الرسمي.
- التعرف على الخصائص المقاولات النسوية في القطاع الرسمي وغير الرسمي.
- التعرف إلى مستوى اختلاف في التحديات (البشرية والتنظيمية و الإجتماعية) للنساء المقاولات في القطاع الرسمي وغير الرسمي.
- التعرف إلى السبب الرئيسي لبقاء النساء المقاولات في القطاع غير الرسمي.

- النتيجة:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النساء العاملات في القطاع الرسمي و غير الرسمي يتعرضن للضغوطات في عملهن و أن أغلبية النساء في القطاع غير الرسمي يعملن تحت

ظروف و أسباب مختلفة و أجواء العمل التي تحظى بها النساء في القطاع الرسمي لا توجد في القطاع الآخر و منها الحماية القانونية.

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراستي في:

أولاً: معرفة ما هو القطاع غير الرسمي من خلال الجانب النظري والميداني.

ثانياً: تحديد أسباب لجوء المرأة للقطاع غير الرسمي.

ثالثاً: أهمية دراستي أيضاً تكمن في معرفة مكانة المرأة الناشطة في القطاع غير الرسمي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً: الفهم الباطني للظروف المحيطة بالمرأة العاملة وأهم الضغوطات التي تواجهها والتي تؤثر بدورها على مدى تطورها ونمو عملها.

خامساً: محاولة إثراء البحث السوسيولوجي بدراسة حول المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي والمشكلات التي تواجهها وخصوصاً المرأة الجزائرية التي مازال مجتمعنا متحكماً في القرارات وهو مجتمع يعطي السلطة للذكور.

4- أسباب إختيار الموضوع:

- أسباب ذاتية:

كوني أنا امرأة أردت أن أوضح أجواء وضغوطات المرأة العاملة وعلى وجه الخصوص العاملة في القطاع غير الرسمي.

- أسباب موضوعية:

لم يعطى للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي اهتمام كبير. فأردت أن أتقدم بمحاولة لمعرفة الظروف التي تعيشها المرأة في هذا القطاع.

5- أهداف الدراسة:

أسعى من خلال دراستي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حول عمل المرأة في القطاع غير الرسمي:

- معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية المحيطة بالمرأة العاملة ومدى علاقتها بالمحيطين بها.
- الكشف عن الدوافع والأسباب التي أدت إلى عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.
- تحديد طبيعة العلاقات التي تربط الناشطين في هذا القطاع بأنشطتهم وواقعهم.

إشكالية:

لقد مر عمل المرأة في الجزائر بعدة تحولات وتغيرات، فبعد خروج المرأة للعمل بشكل خاص عند حدوث الأزمة المالية وما صاحبها من مساوئ على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وخصوصا عند الدخول في نظام السوق الذي سهل للقطاع غير الرسمي أن يفرض نفسه كقطاع موازي للقطاع الرسمي، وقد أصبحت المرأة أحد الفاعلين الأساسيين فيه، ورغم أنها تمر في العمل بضغوطات فإنها استطاعت أن تفرض نفسها على المجتمع كفرد لديه أهداف ومصالح خاص استطاع من خلال عمله أن يملك السلطة وحرية اتخاذ القرار ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية:

ما هي الظروف المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي في الجزائر ؟

الفرضيات:

- عجز الدولة عن توفير مناصب الشغل في القطاع الرسمي.
- الحاجة المادية دفعت المرأة للعمل في القطاع غير رسمي.

6- المنهجية:

تعتبر المنهجية في علم الاجتماع من أهم الخطوات التي يعتمد عليها الباحث في دراسته، وقد تم التعارف والاتصال مع المبحوثات عن طريق أشخاص أعرفهم. والبعض الآخر بحثت في الأسواق والأماكن المعروفة في مدينة وهران مثل المدينة الجديدة، وهم بدورهم عرفوني إلى صديقاتهن إلا أن بعض النساء رفضوا التعامل معي لأسباب ذاتية وهي تخوفهم الدائم ونظرتهم السلبية حول الأشخاص أو الباحثين الذين يسألونهم.

منهج:

المنهج هو عبارة عن برنامج محدد يتبعه الباحث للكشف عن الحقيقة مستندا في ذلك إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة المعلومة، وقد اعتمدت في دراستي على منهج الفهم السببي للظاهرة: إذ يعتبر من أكثر المناهج موافقة لظاهرة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

حيث أنا بصدد فهم ظاهرة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي ومعرفة الأسباب التي دفعتها إلى الدخول والعمل في هذا القطاع.

- أدوات جمع البيانات:

- المقابلة:

تعرف المقابلة على أنها تبادل لفظي يسمح بدراسة الأحداث، حيث يلعب الكلام دور الموجه الرئيسي، وقد اعتمدت على مقابلة نصف موجهة.

وقد اخترت تقنية المقابلة لجمع البيانات من المبحوثات لأن المقابلة أكثر دقة ومصادقية لجمع المعلومات، فقد ساعدتني كثيرا في معرفة شخصية المبحوثة وماذا نريد ، وحتى ردود الأفعال حول الأسئلة المطروحة.

- الملاحظة:

تستعمل الملاحظة في العلوم الاجتماعية لجمع البيانات من الميدان، من أجل إعطاء الباحث سبل التفكير، وقد اعتمدت في دراستي **الملاحظة بالمشاركة**، بحيث من خلالها استطعت أن أرى أشياء لم تقلها لي المبحوثات عند مقابلتي بهنّ، وأيضاً لاحظت ردود الأفعال وطريقة الكلام وحتى الملابس. فالملاحظة بالمشاركة ساعدني كثيراً في بحثي.

- مجتمع البحث:

تعتبر مرحلة تحديد مجتمع البحث من أهم المراحل التي يقوم بها الباحث، وعليه فإن تحديد المجتمع البشري لدراستي تطلب منا النزول إلى الميدان والتطرق إلى المبحوثات ومعرفة أنواع العمل الذي يقومون به وقد تم تحديد العينة على حسب نوع العمل : -بائعة على الرصيف، جائلة في البيوت، عامل في مصنع وفي ورشات غير مصرح بها وأيضاً عاملات في المنازل.

وقد بلغت العينة: 10 مبحوثات في إطار دراستي.

- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية:

ترتبط الحدود المكانية للدراسة بولاية وهران باعتبارها: أولاً مدينة أعيش فيها وثانياً تحتوي على يد عاملة كبيرة بمختلف فئاتها العمرية والطبقية. وهي ولاية اقتصادية بامتياز.

- الحدود الزمانية :

تقتصر الحدود الزمنية للدراسة حول ظاهرة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي في الجزائر وقد استغرقت 7 أشهر.

7- صعوبات البحث:

تلقيت صعوبات عند القيام بالدراسة هي كالتالي:

- قلة الباحثين حول ظاهرة عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.
- صعوبة التعامل مع المبحوثات لعدم فهم أساس الموضوع، وانغلاق فكر المجتمع الجزائري حول البحث السوسيولوجي.
- نقص الإحصاءات حول عمل المرأة الجزائرية في القطاع غير الرسمي.

8- خطة الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

الفصل الأول:

مفاهيم القطاع غير الرسمي وتطوره.

هو عبارة عن إطار نظري حول القطاع غير الرسمي حيث يضم مجموعة تعاريف للقطاع غير الرسمي عند الباحثين، كما ذكرنا المزايا وأسباب ظهور هذا القطاع وما هي أهم نظرياته المعالجة له وأهم الآثار المترتبة عنه. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مراحل تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر.

الفصل الثاني:

عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

يحتوي هذا الفصل على عمل المرأة في القطاع غير الرسمي وحاولنا تعريف المرأة العاملة وتكلمنا في هذا الفصل بصفة شاملة حول جذور خروج المرأة للعمل كما تم ذكر التغيرات الحادثة في المجتمع الجزائري ومراحل تطور عمل المرأة في القطاع غير الرسمي.

الفصل الثالث:

ظاهرة عمل المرأة الجزائرية في القطاع غير الرسمي.

قمنا في هذا الفصل بمعالجة أوضاع المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي وبحثنا في أسباب ودوافع العمل في هذا القطاع وظروفها في ظل مجتمع يميز المرأة عن الرجل.

الفصل الأول

القطاع غير الرسمي و مفاهيمه

مقدمة:

لقد عرف القطاع غير الرسمي تطورا كبيرا في العالم، حيث هذا القطاع تزداد قوته واستيعاب العمالة فيه. نتيجة عدة أسباب منها الفقر، وانخفاض الأجر، إلا أن هذا مفهوم "القطاع غير الرسمي" لديه مميزات وخصائص: كما أنه ساهمت عدة نظريات في توضيح أسس هذا القطاع.

وفي هذا الفصل سنحاول أن نقدم:

القطاع غير رسمي بتعاريفه وأسباب ظهوره ومميزاته وآثاره وسنحاول عرض أهم مراحل تطور قطاع غير رسمي في الجزائر.

1- تعريف المنظمات حول القطاع غير الرسمي:

لقد ساهمت بعض منظمات العمل والاقتصاد أن تعطينا تعريف حول قطاع غير رسمي:

- تعريف المكتب الدولي للعمل BIT:

عرف القطاع غير رسمي على أنه قطاع يضم مجموعة وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير الخاص التقنية منها بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات.

وبرغم من أن هذا المصطلح يضم عمال ومؤسسات وأعمال حرّة، فقد وضع BIT مجموعة من الخصائص التي تميّزه عن القطاع الرسمي، وهذه النتائج جاءت بفضل تحقيقات أنجزت في كينيا حدّدها الخبير كيت هارت، K, HART سنة 1972.

وهي كالتالي:

أ. اعتماد على الموارد المحليّة بسيطة.

ب. سهولة انضمام إلى سوق العمل.

ج. نشاطات صغيرة ومحدودة.

د. الملكية العائليّة للمؤسسات.

هـ. شدّة المنافسة وتهرب الضريبي.¹

و. إعتقادا على العمالة بشكل واسع.

ز. تكوين مكتب خارج النظام المدرسي.

¹ Bureau Internationale du Travail, Methodes et Instruments au secteur Informal en Afrique Francophone, genève bureau international du Travail. 2004, P6

- تعريف مؤتمر الدولي الخامس عشر إحصاءات العمل 1993:

عرف القطاع غير رسمي بأنه القطاع الذي يضم وحدات إنتاج التي تعمل على نطاق صغير ومستوى بسيط التنظيم، وهو مجموعة مشاريع شخصية تملكها أسر وهي تقوم لإنتاج للسوق²

- تعريف المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي CNES بالجزائر:

هو عبارة عن عملية الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي تدخل كليًا أو جزئيًا ضمن الإحصائيات والمحاسبة.³

2- تعريف قطاع غير الرسمي:

لقد اختلف الباحثين والمنظرين حول تعريف القطاع الغير رسمي ولم يتم وضع تعريف جامع محدد وثابت حوله فمنهم من ربط تعريفه بالناحية الاقتصادية ومنهم من ربطه بالناحية الاجتماعية. سنقوم بعرض بعض تعاريف كالاتي:

- Smith Philip :

إنه انتاج السلع والخدمات القائمة على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعًا أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للنواتج الداخلي الخام.⁴

- VitoTanzi :

هو مجموع الدخول المكتسبة غير مبلغة للسلطات الضريبية أو مجموع دخول غير واردة في الحسابات القومية.⁵

² إستراتيجيات إدارة إقتصاد غير رسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر ومصر، دراسة أكاديمية لنيل شهادة الماستير، تخصص إدارة الإستراتيجية للتنمية مستدامة من إعداد رشيدة حمودة سنة 2011 – 2012، ص 15.

³ CNES « secteur informel : en jeux et defis », 2004, P 13.

⁴ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي والاقتصاد أسود الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2006، ص15.

⁵ Vito Tanzi, « the underground economy in the United States, estimations and implications , Banca national Review N° 135, December 1980 p 28.

- بريمان Berman:

يرى أن قطاع الغير رسمي هو مجموعة أنشطة التي تشكل تنظيمًا إنتاجيًا يعيش تحت رحمة أسلوب إنتاج رأس مالي.⁶

- كما عرفه Brayant :

يرى أن أنشطته عبارة عن شكل تنظيمي يوجد على الهامش الاقتصاد الحضري ويتميز هذا الشكل بسيادة العلاقات العائلية وبعدم رسمية وجوده وعلاقته ببقية أنماط.⁷

وترى رازينسكي أن القطاع غير رسمي يتكون من شريحة السوسيو- اقتصادية، الأكثر حرمان منها خصوصا في المناطق الحضرية.

- كما عرفته الدكتورة: سوزي عدلي ناشد كالتالي:

هو مجموعة أنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون و اعتباريون ولا يعلن عنها ولا تدرج دخولها في حسابات الناتج القومي سواء كانت هذه الأنشطة مشروعة أو غير مشروعة من الناحية القانونية وان كانت في جملتها غير مشروعة من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى نتائجها وآثارها الإقتصادية الخطيرة وتأثيرها على السياسات الإقتصادية والنقدية والمالية للدولة.⁸

- وقد عرفه عبد المعطي عبد الباسط:

هو مجموعة من أنشطة الإقتصادية و الإجتماعية وتتكون من وحدات الإنتاج السلعي الصغير في الرّيف والحضر والتي تستخدم عمالا مأجورين أو بدون أجر مثل الصناعات الصغيرة كالتجارة والحداة وإنتاج الملابس والأحذية ومثل تصنيع بعض أجزاء السيّارات ومنتجات الجلديّة، كما يتكوّن أيضا من أنشطة خدمات الإنتاج التي يعمل أصحابها لحسابهم

⁶ Breman.J « A dualistic laboursystemacretique of the informal concept econimic and political weekly 1976 p17.

⁷ اسماعيل قبيرة، عبد الحميد ليمي، سليمان بومدين، التطورات اجتماعية و معانات الفئات الدنيا، مخبر انسان والمدينة قسنطينة ص 220 - 221.

⁸ د. سوزي عدلي ناشد، التجار في البشر بين إقتصاد خفي والإقتصاد رسمي، دار جامعّة الجديدة للنشر 2005 ص10.

ويستخدمون عمّالا مأجورين وبدون أجر، كأنشطة البيع والنقل والتخزين ويتكون من أنشطة إجتماعية مثل خدم المنازل، مربيّات الأطفال.⁹

وقد استطعت أن أعرف القطاع غير الرسمي كالآتي :

هو قطاع يظم مجموعة كبيرة من العمال، نساء ورجال وأطفال، يتم اللجوء إليه عندما تفشل أجهزة التشغيل للدولة أن توفر مناصب عمل، وأغلبية المنظمين إليه يسعون إلى تحقيق الربح لتوفير الحاجيات الأساسية، وهم يعانون من الفقر وقلة الخبرة.

ويعتبر الدخول إليه سهل جدا حيث لا يتطلب معايير عالية، رغم أن هناك أفراد يعملون لدى القطاع الرسمي، فهم أيضا لديهم أنشطة في القطاع غير الرسمي. وهنا يتم العمل في قطاعين إما لانخفاض الدخل أو زيادة في الربح.

3- نظريات حول قطاع غير الرسمي:

لقد ساهمت عدة نظريات في تعريف القطاع غير الرسمي وتفسير نشأته:

- النظرية الثنائية:

لقد ساهمت هذه النظرية بشكل كبير في إيضاح اختلاف بين القطاع الرسمي وقطاع غير الرسمي حيث تنظر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا ويتكون من قطاعين يترابطان مع بعضهما البعض ولكل منهما ديناميكيته الخاصة وأبعاده ومتغيراته أحدهما يمارس نشاطه بطريقة رسمية – محمية – نظامية ، والآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة غير رسمية – غير محمية- غير منظمة وينظر أصحاب هذا التيار إلى القطاع غير الرسمي على أنه يشكل نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو الحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية.

⁹ عبد المعطي عبد الباسط، خصائص ومشكلات المرأة في القطاع غير الرسمي، دراسة استطلاعية وإجتماعية لغربي آسيا. أمم متحدة، بغداد، 1989، ص 24.

و يعتقد أصحاب هذا التيار أن النمو في قطاع الأنشطة غير رسمية تطوري، والعلاقة بين القطاعين "الرسمي- غير الرسمي" هي علاقة مفيدة وغير خطرة.

وقد أكد "كايت هارت" بازدواجية البناء الاجتماعي الحضري، وقد ميز بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي كبديل للتقليدي والحديث، مستندا على اختلاف في فرص الدخل والحصول على أجر مدى التنظيم.

* وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر امتدادا للنظريات الثنائية التي انتشرت في الخمسينات إلا أنها ابتكرت وأعطت أهمية كبيرة للقطاع غير الرسمي من حيث :

- رفضها للاستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي، القطاع الهامشي، العمالة غير الرسمية.

- إعطاء أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي دور القيادي في عملية التنمية الحضرية، نظرا لما تقوم به من دور إنتاجي استيعابي – خدمي¹⁰.

- اتجاه راديكالي:

يستند أصحاب التيار الراديكالي أمثال جاري GARRY و غرين GREEN إلى التنظيم الماركسي الذي يرى أن التحولات التي صاحبت الثورة الصناعية أدت إلى تطور مذهب للعمل المأجور وازدياد أعداد الطبقة العاملة، وقد نتج عنه تدهور في ظروف العمال والسبب هو تكثيف العمل وتخفيض الأجور. والذي أدى إلى استياء الأحوال المعيشية –سكن وصحة-

وينظر أصحاب التنظيم الماركسي أن علاقة الرأس مالي بالعامل هي علاقة استغلال لقوة العامل.

* وفي هذا الصدد يقر أصحاب التيار الراديكالي أن القطاع غير الرسمي يشكل نمطا إنتاجيا تابعا ومستغلا، يتعايش مع أنماط اقتصادية متباينة، وسيظل هذا القطاع على ما هو عليه

¹⁰ ابراهيم التهامي – اسماعيل قيرة – عبد الحميد دليمي – العولمة والاقتصاد غير الرسمي – مخبر الانسان و المدينة – قسنطينة – ص 99

طالما أن البنية التبعية مازالت قائمة ونظرا إلى العلاقة بين القطاعين "الرسمي - غير الرسمي" على أنها علاقة استغلالية.

4- أقسام قطاع غير الرسمي:

إنّ القطاع الغير رسمي يحتوي على نوعين من النشاطات وكل صنف وله صفة منه ما هو مشروع ومنه ما هو على غير ذلك يعني غير مشروع.

- أنشطة غير مشروعة في قطاع غير الرسمي:

إنّ الأنشطة غير مشروعة هي التي أقرّ عليها مشروع القانوني بأنّها محرّم ويعاقب من يتم دخول إليها مثل المخدرات، التهريب الجمركي، أنشطة البغاء والدعارة والتجارة بالبشر.¹¹

- الأنشطة المشروعة في القطاع غير الرسمي:

وهي تتمثل في ممارسة أنشطة إنتاجية مشروعة في قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات، دون الإبلاغ عنها.

- كذلك هناك أنشطة الهامشية مثل باعة الجائلين وخدم المنازل وعمل النسوة في الحقول وغن كانت مشروعة من الناحية القانونية فهي ليست كذلك من الناحية الإقتصادية.¹²

- إضافة هنالك من يمارس نشاط في قطاع الرسمي مشروعا وخفيا في قطاع الموازي غير الرسمي وهؤلاء هم من يقطعون من الوقت المخصص للنشاط الرسمي وهو غالبا يكون إما أن الفرد دائما ميّال لمصلحة خاصة ويبدل كل جهده لتحقيق أكبر منفعة، إمّا أن الأجر منخفض يجعل الفرد يبحث عن البديل في قطاع غير الرسمي لسد حاجيات المعيشية، ولكن من مساوئ التي تحصل أو تنتج هي تأثير على إنتاجية في عمل الرسمي.

كما أنّ الذين يعملون في القطاع الرسمي يستحذون على فرص الداخلين الجدد في سوق العمل.

¹¹ د. محمد رمضان، ملحق وطني حول الإقتصاد غير رسمي في الجزائر آثار وسبل 20-21 نوفمبر 2007، ص 2.

¹² سوزي عدلي ناشد، التجارة بالبشر بين الإقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي، نفس المرجع سابق، ص 12 - 14.

5- مزايا قطاع غير رسمي :

للقطاع غير رسمي عدّة مزايا نستخلص منها كالآتي:¹³

- القطاع غير رسمي يعتبر قطاعا غير محمي حيث لا يتمتع العاملون في بالحماية فيما يتعلّق بمستويات الأجر أو ظروف العمل أو غيرها.

- يرفض العاملون بهذا القطاع التعامل مع المؤسسات الماليّة الرسميّة أو انتساب إلى الاتحادات العماليّة وذلك بسبب:

✓ كثرة الإجراءات الرسميّة والروتينيّة

✓ الابتعاد عن مراقبة الدولة والتهرب الضريبي.

- بالنسبة للوسائل المستعملة في قطاع الغير رسمي هي تكنولوجيا بسيطة وتقليديّة.

- الفاعلون في القطاع الغير رسمي لا يتمتعون خبرة عالية .

- يحتوي هذا القطاع على تنظيم أقل فكلما كان التنظيم عاليا كلما كانت تكلفة باهظة والفاعلون فيه يتجنبون أي خسارة.

- إنّ القطاع غير رسمي لا يتمتع بمزايا كثيرة في مجال القروض ويرتبط ذلك موقف الدولة من نشاطات القطاع غير الرسمي والقيود التي تفرضها على التسهيلات التي تحتاجها.¹⁴

- منشآت القطاع غير الرسمي الاقتراض الرسمي بحيث تؤدي قلة أموال الى انخفاض انتاج و صغر حجم المنشأة.

- عجز منشآت القطاع غير الرسمي عن توفير رأس مال فإنّها قد تلجأ إلى إختيار مواقع بعيدة مفتقرة إلى المرافق والخدمات كما يحد اتصالها المباشر بأسواق السلع والخدمات.

- الفاعلون في القطاع غير الرسمي هم نساء ورجال وأطفال.

¹³ د. سيد محمد الحسيني، القطاع غير رسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعيّة والجنايّة، مصر 1996، ص 449- 451.

¹⁴ إبراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد دلمي، العولمة واقتصاد غير رسمي، نفس المرجع السابق 104 – 105.

6- أسباب ظهور القطاع غير الرسمي:

- عجز الدولة عن توفير مناصب شغل في قطاع رسمي وكانت نتائجها وخيمة.

- البطالة:

تعتبر البطالة من أكثر أسباب مؤدية إلى فتح هذا القطاع حيث قلة فرص العمل وانخفضت أجور، فكانت نتيجة بحث عن عمل بديل أو مكمل يسد به الحاجيات المعيشية¹⁵

- الفقر:

أكثر الناشطين في هذا القطاع هم فقراء يعيشون في مناطق مهمشة تعاني من عدم إيجاد العمل نتيجة مستوى تعليمي وظروف أخرى متعلقة بسياسة توظيف في دول الذي طغى عليها طابع البيروقراطي، كذلك ارتفاع أسعار وغلاء المعيشة.¹⁶

- ارتفاع معايير التوظيف وعدم تناسب مخرجات تعليمية مع سوق عمل:

قامت دولة بزيادة معايير التوظيف فكانت فرص عمل في قطاع رسمي نسبة ضئيلة حيث تعتبر هذه من سياسات تبرأت ذمة بالنسبة للدولة من قبل شعب، بحيث هناك تخصصات معترف بها أكاديمياً أما من ناحية إقتصادية وعملية غير معترف بها في سوق العمل وبذلك لجأ شباب خريجين إلى عمل في قطاع غير الرسمي بدل الإنتظار.

- التسرب الدراسي والامية:

هذا قطاع يستقطب أطفال متسربين من الدراسة، كما أنه يمنح للمرأة خاصة الأمية المشاركة في العمل غير الرسمي.¹⁷

¹⁵ د. أمين سفير، د. اسماعيل قيرة، عبد الحميد دلمي، سليمان بومدين، التحولات الاجتماعية ومعانات فئات الدنيا. مخبر الإنسان والمدينة، قسنطينة، الجزائر، ص 180 - 200

¹⁶ مكتب عمل دولي - الإنتقال من الإقتصاد غير منظم إلى إقتصاد منظم، تقرير، الدورة 403، 2014، ص 3.

¹⁷ مكتب عمل دولي، نفس المرجع سابق، ص 3-4.

- الحرية وعدم دفع ضرائب:

كل إنسان يبحث عن حريته في الحياة والعمل وهناك من يرفض التقيد بوقت محدد والمراقبة وإصدار أوامر، وكل هذا متعلق بشخصية الفرد، فهناك من اتخذ عمله غاية ووسيلة يستطيع من خلاله أن يثبت قدراته في النجاح والكسب والتسيير، وكما قلنا هذا قطاع غير محمي فهو أيضا لا يدفع الضرائب للدولة لأنه من ناحية كل فرد يريد مصلحة خاصة ومن ناحية أخرى الدخل غير محدد والمنافسة الحادة ومنتوج متكرر.

7- آثار المترتبة عن القطاع غير الرسمي:

لهذا القطاع عدة آثار مختلفة المستويات.

- آثار إيجابية:

أ- من ناحية عملية واقتصادية:

- ✓ رفع مستوى المعيشة بالنسبة لمن يمارسون أنشطة فيه
- ✓ تقليل من نسبة البطالة وخلق فرص عمل بالنسبة لكل فئات
- ✓ توفير قدر إضافي من سلع والمنتجات المعروضة مما يؤدي إلى نوع من استقرار أسعار محلية ومن ثم زيادة معدلات دخل والإدخار¹⁸.
- ✓ زيادة المنافسة بين القطاعين.

ب- آثار اجتماعية:

صعود فئات الدنيا في المجتمع التي تحصل على دخل غير مشروع وترتفع في سلم الاجتماعي.

¹⁸ عدلي سوزي ناشد، إجتار بالبشر بين اقتصاد الخفي والإقتصاد الرسمي، نفس المرجع سابق. ص 10

حصول على نفوذ وامتيازات أو مكاسب اقتصادية وسياسية¹⁹.

- آثار السلبية للقطاع غير الرسمي:

يعتبر هذا النوع خطر بالنسبة للدولة وذلك من خلال:

- البطالة:

لا يعطى أي أرقام معينة ومحددة حول الذين ينتمون إليه لأنه يتم دخول فيه دون تسجيل. وذلك يؤثر على حسابات دولة وإحصائياتها في معرفة نسبة بطالة²⁰.

- ضريبة:

لا تستفيد الدولة من ضريبة وتحرم منها رغم ان قطاع غير الرسمي قطاع فعال كل ما ينتجه يستهلك كما أنه يضم عمالة ضخمة وبذلك هذا يؤثر في دخل قومي للدولة.

- إفشال خطط المستقبلية:

لا تستطيع الدولة إقامة خطط مستقبلية لأنها تواجه قطاع فعال، الفاعلون فيه لديهم استراتيجيتهم خاصة في حماية مصالحهم، إذن فكل الخطط لا تسري في طريقها صحيح لأنها يغير مسارها.

8- مراحل تطور قطاع غير الرسمي في الجزائر:

- المرحلة أولى: من 1962 – 1985.

هذه الفترة تبنت الجزائر النظام الإشتراكي وقد قامت الدولة بإحتكار جميع المواد و مركزية التسيير، إضافة أن المؤسسة الوطنية هي الراعي الرسمي للمجتمع الجزائري كاملا.

¹⁹ سيد محمد الحسيني، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، نفس المرجع سابق، ص 445.

²⁰ بودلال على، القطاع غير رسمي في سوق العمل الجزائري، الفترة التقييمية 2000 – 2010، مجلة بحوث إقتصادية عربية عدد 25، ص 20، سنة 2014.

وقد ركزت على صناعات الثقيلة والتحويلية واكتسبت هذه المرحلة نوعان من استقرار الاقتصادي و الاجتماعي، حيث أدى ارتفاع في مستوى إستثمارات في فترة 1967 – 1978م إلى تقدم محسوس في ميدان التشغيل بمتوسط 44% سنويًا وقد انخفضت نسبة البطالة من 1966 وكانت تقدر 32% حتى سنة 1985 وقد قدرت ب 9.7% وهذا انخفاض بلغ 23.2% لكن مع مساهمة الدولة في انخفاض البطالة، وتركيز على صناعات التحويلية.²¹

أهملت أعمال حرفيّة واليدوية التي كانت الدولة لا تأخذها بعين الاعتبار، فهناك شيوخ ونساء ماكنات في البيت لم تسمح لهم وضعيتهم بالحصول على عمل في القطاع الرسمي لعدم توفر شروط اللازمة، مثل أعمال الخياطة في البيوت، تجارة الحقيبة.

- المرحلة الثانية: 1985 – 1997.

تميزت هذه المرحلة بظهور الأزمة المالية و الاضطرابات السياسية والاقتصادية، لقد أدى إنهيار أسعار البترول الذي كان يمثل 75% سنة 1985 بحيث توجه منها حوالي 9 مليار لتغطية احتياجات الجزائر من سلع استهلاكية المستورد ب 36% و سلع التجهيزية والمواد أولية ونصف مصنعة قدرت ب 29.7% فهذه الأزمة خلقت عدة مشاكل دفعت بالدولة إلى القيام بعدة إضافات منها إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1989 وإصلاح سنة 1993 و 1994، ومع كل مجهودات الدولة في حل المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كانت نهايته إعادة جدولة المديونية وفق برنامج صندوق النقد الدولي، والذي انتهى بالخضوع إلى شروطها ومنها تقرير التجارة الخارجية.

من نتائج هذه الفترة :

تسريح العمال نتيجة غلق بعض الوحدات الصناعية أو تقليص نشاطها، وقد قدر عدد العمال المسرحين ب 30 000 عامل.

ارتفاع نسبة البطالة بشكل مضاعف.

²¹ أمين شفير، التحولات الإقتصادية والاجتماعية وآثارها على بطالة وتشغيل في بلدان مغرب العربي، مكتبة نور القليعة الجزائر، ص 129 – 140.

جدول تطور نسبة البطالة من سنة 1985-1997:

السنوات	1985	1887	1989	1990	1991	1992	1995	1996	1997
نسبة البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.8	28.10	25.9	26.41

الديوان الوطني للإحصائيات

كما نلاحظ في الجدول أن سنة 1985 بلغت نسبة البطالة 9.7 % وهي مستقرة مقارنة بسنة 1966 التي بلغت 32.9 %. ولكن بالنسبة لسنة 1985 وسنة 1987 فإن نسبة البطالة فيها 21.4 % وهذا تطور ملحوظ للبطالة قدر ب 12.3 % كان من أحد أسبابه الرئيسية هي أزمة المالية، وسنة 1987 قدرت ب 21.4 % وسنة 1989 ب 18.1 % وقد انخفضت البطالة بنسبة قدرت ب 3.3 %.

أما سنوات من 1990 إلى 1997 عرفت البطالة تذبذبات في نسبتها وقد قدرت بين كل فترة زمنية وأخرى ب حوالي 2 إلى 3 % وذلك في حالة ارتفاع أو انخفاض البطالة.

إن الارتفاع الرهيب للبطالة أدى إلى توسيع نطاق القطاع غير الرسمي وزيادة وزنه في الاقتصاد الجزائري.

مرحلة 1998 إلى يومنا :

تميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية ورغم دخول الجزائر في اقتصاد السوق إلا أنه لم يرسى على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق. فلم يحقق هذا الأخير النتائج المرجوة منه.

وكانت النتائج كالتالي:

- ارتفاع نسبة البطالة.²²

- تحول السوق الجزائري إلى سوق بازار.

- انهيار الطبقة الوسطى.

- أزمات سياسية.

كل هذا أدى إلى ارتفاع في حجم القطاع غير الرسمي، لأن القطاع الرسمي فشل في توفير مناصب الشغل وأدى نظام الأخير إلى غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.

إضافة إلى تفشي ظاهرة البيروقراطية والمحسوبية في القطاع الرسمي.²³

سنتطرق في هذا الجدول حول البطالة في هذه الفترة :

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة البطالة	28.89	27.30	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0

الديوان الوطني للإحصاءات (شغل والبطالة).

من خلال الجدول عرفت سنة 2000-2001-2003 ارتفاعا في نسبة البطالة لم تعرفه الفترات أخرى في ظل أزمات وسوء التسيير.

حيث انخفضت البطالة سنة 2000-2001 بنسبة ضئيلة تقدر ب 1.59 % وسنة 2003 انخفضت بنسبة 3.23%.

²² أمين التشفير، التحولات الاقتصادية والاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي، نفس المرجع السابق ص145 - 150

²³ بن عنتو رحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2 ص 6.

ولكن كما نرى في الجدول من سنة 2004 إلى 2011 انخفاض هائل في نسبة البطالة حيث عرفت سنوات 2009-2010-2011 استقرار على نسبة 10 %.

- إستنتاج:

- إن القطاع غير الرسمي في الجزائر مر على عدة مراحل.
- يأتي هذا الأخير من عدم بل لأسباب وظواهر حقيقية زامنت كل حقبة وفق ظروفها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية وسأذكر بعض الأسباب:
- تركيز الدولة على سياسية التصنيع والبتترول على حساب القطاعات الأخرى وأهملت الصناعات الخفيفة والتقليدية التي كانت تنمو في الخفاء.
- النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال كان بكميات هائلة نحو المدن مما خلق توترات داخل سوق العمل والذي بدوره عرف جمودا وتقلصا كبيرا حيث قدر النزوح الريفي سنة 1962 – 1966 ب 600.000 نازح.
- وإذا أردنا أن نعرف جذور هذا النوع من القطاع غير الرسمي فهو ناتج عن التسيير الاشتراكي فلو لم تقم الدولة باحتكار كل المنتجات والتضييق على القطاع الخاص ما ظهر القطاع الموازي له الذي يعمل في الخفاء وكذلك نتيجة سوء التخطيط والتسيير ومركزية الحكم الذي أدى إلى التخلي عن الشعب وبذلك ظهرت عدة ظواهر منها الهجرة والانتحار والبطالة وغيرها.
- ولا ننسى نظام السوق أو ما عرف بالخصوصية، لم يكن الحل المثالي للمشاكل الاجتماعية باعتباره أحد أسباب قيام فوارق الطبقة وتدهور أخلاقيات العمل والتسيير الذي أدى إلى غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وتدهور الأجور وقد عرفت هذه الفترة التسرب الدراسي- وارتفاع نسبة الجريمة والعنف كما أن مخرجات الجامعية والعلمية لم تتوافق مع متطلبات السوق.

ومع قيام الدولة بتدعيم الشباب وفتح جمعيات ولجان تدعيم المالي من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة لم يتحقق أي نتائج كما هو كان متوقع فهناك من استفاد من الدعم من أجل إنشاء مشروعه وهناك من استفاد من أجل راحته الشخصية وهناك نوع آخر لم يقبل لماذا؟

لأنه شاع في الإدارات الجزائرية ما يسمى بالبيروقراطية والمحسوبية.

ومع كل هذا لم يلق الشباب أي أمل للدخول في القطاع الرسمي الذي وقد احتوى القطاع غير الرسمي جميع الشرائح العمرية ليسد حاجيات اليومية.

ولا ننسى أن من أهم ميزاته هي سهولة الدخول والقيام فيه بدون شروط أو دفع ضرائب.

حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع غير رسمي سنة 2012 بـ 3.9 مليون جزائري.

خاتمة :

لاحظنا من خلال محتوى هذا الفصل أن القطاع غير الرسمي هو قطاع يضم عمالة كبيرة ولديه أهمية عند العلماء سواء كانوا اجتماعيين أو اقتصاديين باعتبار هذا القطاع يشكل قوة يتم من خلالها تخفيض نسبة البطالة وتوفير لقمة العيش.

بالإضافة أنه مكمل للقطاع الرسمي عند فشل سياسات التشغيل و عدم توفير فرص العمل.

الفصل الثاني

عمل المرأة في القطاع غير الرسمي

مقدمة:

لقد عرفت المرأة منذ القدم بدورها الإنجابي والإنتاجي، فكونها عرفت بأنها ربة منزل وبنت طائفة لوالديها أو زوجها، أيضا عرفت بعملها جنب إلى جنب مع الرجل، وقد ساهمت الثورة الصناعية والحروب في خروج المرأة على العمل رغم النظرة السلبية لعملها. ولكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت أقوى. فجعلت من المرأة شريك فعال في العمل. ومع ذلك مازالت المرأة تعاني من تمييز في العمل بينها وبين الرجل.

وقد تطرقنا إلى عمل المرأة في القطاع غير الرسمي مستعرضين أهم نظريات عمل المرأة ومفهومها، وأهم مراحل عمل المرأة الجزائرية في القطاع غير الرسمي .

1- مفهوم عمل المرأة:

يقصد بعمل المرأة هو خروج المرأة للانخراط في الوظائف والمهن في ميادين شتى من مجالات العمل المتوفرة وذلك قصد تحقيق انجاز مادي تستطيع من خلاله مجابهة صعوبات الزمن.

وقد عرفته كاميليا عبد الفتاح:

المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بدورين أساسيين في الحياة دور ربة المنزل ودور العامل.

ومنه فإن عمل المرأة يأتي وفقا لظروف ودوافع معينة، فعمل المرأة: يمثل ذلك المجهود الذي تقوم به قصد تحقيق مبتغياها وهو ينقسم إلى عمل داخل البيت وهذا نوع يكون بدون أجر أو مقابل، عمل خارج البيت: يكون وفق أجر مدفوع.¹

أما صالح بن أحمد العساف:

فعرّفها على أنها المرأة هي التي تقوم بمجهود إرادي يهدف إلى تحقيق المنفعة الاقتصادية.²

كما عرفه صادق عثمان :

هي تلك التي تبدل نشاطا عقليا أو فكريا مأجورا خارج المنزل في أي مجال اقتصادي و تتلقى مقابل ذلك أجرا ماديا قصد رفع المستوى الاقتصادي.³

¹ كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية بيروت 1982 ص 31-34.
² صالح بن أحمد العساف، مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في قطاع التربية و التعليم في دول الخليج، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل، بغداد 1986 ص23
³ الصادق عثمان ، عمل المرأة الجزائرية خارج البيت و صراع الأدوار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع عمل تنظيم 2013-2014

2- تعريف عمل المرأة في القطاع غير الرسمي

يعرف عمل المرأة في القطاع غير الرسمي كالآتي:

هو العمل في أنشطة الخدمات سواء خدمات الإنتاج لدى الغير بأجر (مثل عمل البيع) أو لدى الأسر أو لحسابها (كأعمال البيع في محل تملكه الأسرة أو في مكان شبه ثابت في السوق) أو في الخدمات الشخصية والاجتماعية (مثل الخدمة في المنازل ومربيات أطفال، بائعة تجوال أو على الأرصفة).

وهذا العمل يتم اللجوء إليه بعد أن يعجز القطاع الرسمي عن استيعاب كل العمالة. والمرأة تلجأ إليه وفقا لعدة دوافع وظروف مثل الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، ولا ننسى أن هذا النوع من التشغيل لا يتطلب معايير عالية.

3- نبذة عن خروج المرأة للعمل:

لعبت المرأة عبر التاريخ أدوارا مختلفة فرضتها ظروف المجتمع المدني الذي كان حكرا على الرجل كما أن تغيير دورها مرة بعد أخرى كان يتم على يد الرجل الذي شعر بأهمية وجودها خارج نطاق المنزل فالرجل البدائي كان يختار العمل الذي يعجبه ويترك الباقي للمرأة ومنذ زمن اعتبر الرجل هو صاحب السلطة ويمكن القول عمل المرأة ليس بالأمر الحديث بل عملت مع الرجل جنبا إلى جنب في المجال الزراعي.

إلا أن المجتمع الحديث عرف تزايدا كبير حول انضمام المرأة إلى سوق العمل، انطلاقا من الثورة الصناعية، ولكن هذا الخروج جاء وفق ظروف معينة منها إضراب العمال عن العمل نتيجة الساعات الكثيرة والروتين. إضافة إلى انخفاض المستوى المعيشي وارتفاع الأسعار. وكذلك الأوضاع السياسية كانت متأزمة واستدعت الظروف أن يتم تجنيد إجباري للعمال فبقيت مناصب شغل فارغة واستطاعت المرأة أن تثبت وجودها من خلال خروجها إلى

ميدان العمل و قد تحدث جميع المصاعب و المعوقات التي اعترضتها ساعية إلى تحقيق أهدافها.²

4- نظريات حول عمل المرأة:

سنحاول عرض مجموعة من النظريات المفسرة لعمل المرأة ومعالجة ظروفها:

- نظرية المساواة بين الجنسين:

هذه النظرية تعالج التفاوتات الاجتماعية القائمة على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة ونرى أنه رغم الاختلافات بينهما لا يجب إحداث تمايز بينهما في الحقوق الخاصة.

ويكز هذا المجال على أهمية تحقيق وإنجاز فرص متساوية لكل من الرجال والنساء بدون تمييز بينهما. وكما نجحت هذه النظرية في القضاء على العديد من العقبات التي تقف في وجه النساء وكذلك دعمها في دخول سوق العمل ومحاولة التحرر من هيمنة الرجال وتحكمهم في فرص العمل كذلك سلطت الضوء على حقيقة الفروق التي يفرضها المجتمع على المرأة. وكان هدفها الأساسي هو تحسين ظروف المرأة وتحقيق تكاملها ضمن بنى المجتمع المختلف دون التمرد عليها.³

- النظرية الماركسية:

تركز هذه النظرية على أشكال الظلم التي تواجهها النساء بالنظر لأمرين مهمين:

1- اعتمادهن على الرجال.

2- استغلالهن كمصدر رخيص ضمن قوة العمل الرأسمالية.

² وليام تشيف، ترجمة نور الدين الزراري، المرأة الأمريكية أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية 1960-1970، مؤسسة سجل العربي 1979، ص 122-123.

³ فاتحة حقيقي، موقف على اجتماع من قضايا المرأة، مجلة الوحدة: صدرت عن المجلس القومي للثقافة العربية، فرنسا 1985، ص 67.

وهي بذلك تناقش الظلم الذي تعاني منه المرأة سواء كانت في بيت أبيها أو بعد زواجها حتى دخولها إلى سوق العمل وهي تحاول أن تغير الظروف المجحفة التي تواجهها من خلال تغيير أسس الاستغلال الذي تتعرض له وهي أيضا تسعى للتخلص من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تكرر أسباب استغلالها.

وهي تأخذ بعين الاعتبار الارتباط القائم بين النوع والطبقة وتركز على التميزات الاجتماعية بين الرجال والنساء باعتبار أن استغلال المرأة يأتي نتيجة انتمائها الطبقي وأيضا بسبب انتمائها الجنسي.

ويرجع الاستغلال الذي تتعرض له هو نتاج النظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة وتعظيم الربح وهي تؤكد بأن انتهاء استغلال المرأة يكمن بنهاية النظام.

إن الطريقة التي يتعامل بها النظام الرأسمالي من ناحية وبنية الأسرة الأبوية من ناحية أخرى مع العمل المنزلي غير مدفوع الأجر تتعرض للضغط، ففي ضوء مصالح النظام الرأسمالي يمكن دعوة المرأة للدخول لسوق العمل وتشجيعها على ذلك ودفعها لمغادرة المنزل، وحيثما يريد هذا النظام تقليص قوة العمل فإنه يدعوها للعودة إلى بيتها، وبذلك تصبح المرأة قوة عمل احتياطية لماكينات الإنتاج، فحينما يحتاجونها يوظفونها وعندما لا يحتاجونها تطرد⁴.

- نظرية التغير الاجتماعي:

لقد اهتمت هذه النظرية بالتغير الحادث في المجتمع و مدى تأثيره على المرأة و نحن نقصد بالتغير الاجتماعي كل أنواع التحولات التي تطرأ على أنساق المجتمع و في نظامه وهي يعتبر أحد المظاهر التي تثبت التطور للفرد و المجتمع و هو نتيجة لتداخل عوامل اجتماعية و ثقافية و سياسية و هي متداخلة مع بعضها البعض.

⁴ د صالح سليمان عبد العظيم، نظرية التسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، دراسات اجتماعية و إنسانية المجلد 41 ص 642- 643.

و من حيث الأسرة و أعضائها فقد حدثت عدة تغيرات. فبعدما كان الحكم في يد الرجل و المرأة دائما في تبعية له إلى أن التحولات التي حدثت مثل الفقر و البطالة إضافة إلى دعوة الحركات التحررية النسوية التي تدافع عن المرأة أدت إلى تغيير مركز المرأة و توجهاتها من ملامح التغيير الاجتماعي نزول المرأة إلى العمل و المشاركة في التنمية الاقتصادية⁵

5- المرأة الجزائرية العاملة والمجتمع:

عرف المجتمع الجزائري عدة تغيرات وتطورات على مستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي وثقافي وهذا التغيير أثر عليها بالسلب والإيجاب، ففي ظل التطور والدعوة إلى التغيير، وجدت المرأة الجزائرية مواجهة لمجتمع تقليدي تحكمه مجموعة من التقاليد وأعراف، والذي يخرج عن طوعها يسمى آثم أو مجرم في حق قوانين الأجداد، ولا ننسى أن الشعب الجزائري شعب متحفظ مازال يمشي وفق ثقافة معينة ينتمي إليها، وهذه ثقافة أعطت الذكر أو الرجل حق تسيير البيت والعمل و إتخاذ القرارات والمرأة العاملة الجزائرية مازالت تعاني قديما أو حديثا من أحكام المجتمع وسلطة الأبوية على بقائها على دورها التقليدي كأم وربة بيت فقط.

ولكن هذا لا يمنع أن المرأة ساهمت من أجل بقائها جنبا إلى جنب مع الرجل.

6- مراحل تطور عمل المرأة الجزائرية في قطاع غير الرسمي:

- مرحلة 1 : 1962 – 1985:

لقد خرج مجتمع الجزائري منهك من حرب التحرير وأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد عملت دولة على بناء اقتصادها وتوفير مناصب شغل لكنها لا تستوعب كل العمالة فهناك أسر تمنع عمل المرأة من العمل، إضافة إلى امتلاك بعض الحرف التي ساعدتهم على فتح عملهم الخاص حيث وصلت ربّات البيوت منشغلات جزئيا سنة 1977 وبلغ 42.513.

⁵ محمد دقس، التغيير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق دار المجدلاوي للنشر و التوزيع الأردن 1997 ص17-32

- مرحلة 2 : 1986 – 1998:

أدى دخول المرأة في القطاع غير الرسمي في أزمة المالية سنة 1988 وإصلاحات التي قامت بها الدولة، بحيث تخلت عن رعاية الشعب وفتحا أسواق الخارجية مما أدى إلى غلاء المعيشة ورفع أسعار فارتفعت البطالة بين الإناث والذكور، وقد ارتفعت نسبة عاملات في المنزل 140.660 وارتفعت سنة 1990 إلى 177.545 وهذا عائد إلى ظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- مرحلة 3 : 2000 – 2012:

وفي هذه الفترة ارتفعت نسبة أزمت وخصوصا في عشيرة السوداء وقد خلقت عدة مساوئ على مستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومع تجذر القطاع غير الرسمي في البلاد وتطوره وفي المقابل فشل القطاع الرسمي من استيعاب العمالة، فظهرت ما يسمى بالنزعة الفردانية، وقد بلغت نسبة نساء الناشطات في هذا القطاع حوالي 6% من المجموع كلي للنساء سنة 2012.¹

ويمكن القول أن تطور المرأة الجزائرية في قطاع غير رسمي جاء نتيجة الحاجة المادية وتطور التكنولوجي وتأثير العولمة وكذلك تحرر المرأة من القيود الاجتماعية.⁷

⁶ أخضر الطباقي للمرأة الجزائرية في تدعيم الاقتصاد الوطني ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 166 ص 33.

⁷الديوان الوطني للإحصاءات

- خاتمة:

يمكن القول أن عمل المرأة في قطاع غير رسمي له أسبابه ودوافعه منها حاجة الإقتصادية والمتمثل في غلاء معيشة وتوفير حاجيات ومنها الاجتماعية وكذلك لإثبات الذات ومكان في المجتمع والسياسة في حالة عدم توفير الدولة فرص عمل ملائمة، إلا أن المرأة في سوق العمل تتعرض لضغوطات في عمل والمجتمع على حد سواء ومازال ينظر إلى خروج المرأة للعمل وخصوصا خارج قطاع الرسمي نظرة سلبية.

الفصل الثالث

المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي
بعض المناطق المهمشة في مدينة وهران نموذجا

مقدمة الفصل:

لقد عرفت المرأة عدة أنواع من استغلال و القهر على مستوى المجتمع و العمل و خصوصا عند حدوث تغيرات في الأنظمة من اشتراكي إلى سوق حر.

و هذه التغيرات التي حدثت في الجزائر على مستوى البنية الاجتماعية و الاقتصادية غيرت الأدوار بين الرجل و المرأة بحيث دخلت المرأة الجزائرية.

مجال العمل الرسمي وغير الرسمي

و قد حاولنا في هذا الفصل أن نعرف أسباب و دوافع خروج المرأة إلى العمل و بشكل خاص في القطاع غير الرسمي و كذلك مدى تأثير هذه الظاهرة حول قدرتها على الانفتاح نحو الخارج و قد اتخذنا المرأة في وهران كنموذج للدراسة.

1- تعريف ولاية وهران:

تعتبر ولاية وهران ثاني اكبر مدن الجزائر بعد العاصمة وإحدى أهم مدن المغرب العربي، تقع في شمال غرب الجزائر على بعد 432 كيلو مترا عن الجزائر العاصمة. مطلة على خليج وهران في غرب البحر الأبيض المتوسط. ظلت المدينة منذ عقود عديدة ولا تزال تحتل مركزا اقتصاديا وبامتياز وهي تملك ميناء بحري هام.

يحدّها من الغرب جبل مرجاجو 420 متر وهضبة مولاي عبد القادر الكيلاني ويبلغ عدد سكانها 1648642 نسمة وهي عرفت بتنوع النشاط الاقتصادي فيها من صناعات كبيرة و صغيرة وهي أصبحت قطبا تجاريا بفضل مينائها البحري النشط الذي يعتبر طريق أساسي للتجارة الخارجية لكل الناحية الغربية الجزائرية.

وهي تتكون من مجموعة بشرية مختلفة الأصول مثل العرب والبربر، كما أن سكانها يتوزعون على أحياء راقية وأحياء شعبية وهامشية مثل رأس العين وبلونتار.

2- خصائص السوسيوثقافية للمرأة الجزائرية:

- الحالة المدنية للمرأة:

مبحوث	الحالة المدنية
الأولى	متزوجة
الثانية	عزباء
الثالثة	عزباء
الرابعة	زوجها هجرها
الخامسة	مطلقة
السادسة	عزباء
السابعة	متزوجة
الثامنة	عزباء
التاسعة	مطلقة
العاشرة	مطلقة

– الجدول رقم 1 –

- من خلال معطيات الجدول رقم 01 نلاحظ أن عدد النساء المتزوجات بلغ 2 بمقابلة المرأة العزباء 4 نساء و مطلقات بلغ عددهن 3 إضافة إلى امرأة هجرها زوجها. و بذلك فإن إن نساء الناشطات في قطاع غير الرسمي تحتل الحالة العائلية لديهم. بحيث لم يعد ممارسة أي نشاط أو عمل مقتصر على المرأة غير متزوجة فقط فهو يضم جميع الحالات.

- المستوى التعليمي للمبحوثات:

المستوى التعليمي	مبحوث
ثانوية	الأولى
ثانوية	الثانية
متوسط	الثالثة
أمية	الرابعة
متوسط	الخامسة
أمية	السادسة
متوسط	السابعة
متوسط	الثامنة
ثانوي	التاسعة
متوسط	العاشرة

– الجدول رقم 2 –

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن عدد نساء متوقفات في مستوى تعليمي متوسط احتل أكبر عدد حيث بلغ 5 نساء يقابله 3 نساء في الثانوية و 2 أميات.

و بذلك نلاحظ أن جميع النساء لم يصلن إلى المستوى الجامعي الذي من خلاله يستطيعن التحصل على وظيفة. لكن الواقع حالات الدراسة مغاير حيث لا تملكن أي معايير عالية.

- سن المبحوثات:

مبحوث	السن
الأولى	43
الثانية	29
الثالثة	19
الرابعة	60
الخامسة	35
السادسة	32
السابعة	30
الثامنة	26
التاسعة	24
العاشرة	35

— الجدول رقم 3 —

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن أصغر سن للمبحوثات هو 19 سنة و أكبرهن هو 60 سنة.

و هذا يدل أن القطاع غير الرسمي يضم جميع الفئات العمرية القادرة على أن تعمل و هو يتطلب شروط أو حدود للسن ، بحيث أكثر ناشطين فيه يسعوا نحو توفير حاجيات الضرورية.

- طبيعة عمل المبحوثات:

مبحوث	طبيعة العمل
الأولى	بائعة ملابس جائلة
الثانية	بائعة في مخبزة
الثالثة	عاملة في مطعم
الرابعة	عاملة في منزل
الخامسة	صانعة أحذية
السادسة	تعمل في مصنع
السابعة	بائعة ملابس
الثامنة	خياطة
التاسعة	خادمة في مقهى
العاشرة	بائعة ملابس على الرصيف

— الجدول رقم 4 —

من خلال معطيات جدول نلاحظ أن نساء أغليبيتهن يتعاملن مع الزبائن و يعملن أعمال كان يقوم بها الرجل بحيث لم تقتصر أعمالهن على الخياطة أو المساعدة في عمل الأهل و الزوج و إنما أصبحت المرأة تخرج للعمل و تقوم بأعمال متنوعة.

- سكن المبحوثات:

المبحوث	السكن
الأولى	حي الصنوبر
الثانية	حي الباسمين
الثالثة	كمين
الرابعة	سيدي الهواري
الخامسة	سيدي الهواري
السادسة	حي الصنوبر
السابعة	حي الصنوبر
الثامنة	رأس العين
التاسعة	صططوان
العاشرة	درب

- الجدول رقم 5 -

- من خلال معطيات الجدول فإن معظم الحالات ساكنات في أحياء شعبية معروفة بنقص خدمات أساسية بالإجرام و الفقر و تنتشر فيها أعمال منزلية و يدوية بسيطة كالخياطة.

3- الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة العامل في القطاع غير الرسمي:

- الأوضاع الاجتماعية:

عرف المجتمع الجزائري عدة تغيرات و مشاكل كارتفاع البطالة و الأزمات السياسية، فبعدما قام النظام الاشتراكي بتوفير مناصب شغل و انخفاض نسبة البطالة. إضافة إلى اهتمام بتعليم المرأة و توفير لها وظائف متنوعة لها استطاعت المرأة من خلال هذا الدعم من إثبات وجودها و قدرتها إلا أن الدخول في اقتصاد السوق عكس الأمور ، فارتفعت

البطالة و زادت حدة الفقر. و قد تأثرت المرأة الجزائرية بجميع تغيرات، بحيث توقفن عن الدراسة للبحث عن عمل أو بحكم أن مخرجات الجامعة ليست لديهم أي فرصة في سوق العمل و أن التعليم لا يستفاد منه حيث صرحت المبحوث رقم 9. **عاملة في مقهى 24 سنة مستوى ثانوي.** " لم أتابع الدراسة لأنها لا تجني المنفعة" كما أن الوضعية الاجتماعية للمرأة يتحكم فيها الرجل بحكم المجتمع الذكوري يستطيع اتخاذ القرارات بدل عنها كما أنهم يقطن في سكنات شعبية التي لا تتوفر فيها الخدمات الضرورية للعيش. و أغلبية الساكنين في هذه المناطق ذو أصول ريفية. و هم يحافظون على العادات و التقاليد و غالبا ما يكون لديهم نزعة دينية و تأثر بأحكام المجتمع كما أن بعض النساء يسكن مع عائلاتهن و البعض الآخر لوحده و منهم من تعاني من عدم القدرة على دفع إيجار البيت و إعالة الأسرة.

- الأوضاع الاقتصادية:

إن المرأة تعاني ماديا بسبب قلة الدخل الذي تحصل عليه، فأحيانا تكون هي معيلة الأسرة و لا تستطيع أن توفر حاجيات المعيشة الأساسية. و خصوصا إذا كانت غير دارسة فقد وقعت على المرأة عدة مسؤوليات على عاتقها بحكم إما ربة بيت أو زوجة مساعدة، و هن يدخلن كثيرا مجال العمل الغير الرسمي بغية كسب مبلغ مالي تعيل به نفسها و عائلتها، و كثيرا منهن من يستمر في العمل لوقت طويل دون أي ضمان اجتماعي. و منهن من يتم تغيير عملها لأسباب إما عدم الرضى أو اكتساب الخبرة و التطلع نحو الجديد.

و بذلك فإن الوضعية الاقتصادية للمرأة تكاد تنعدم و هي تعاني من نقص مادي دفع بها إلى الخروج و البحث عن العمل.

4- أسباب و دوافع اختيار العمل في القطاع غير الرسمي:

القطاع غير الرسمي هو عبارة عن فضاء يضم مجموعة من عمال و يتم اللجوء إليه لتحقيق الحاجيات المادية، و التهرب من الضريبة و الروتين، فالمرأة اختارت اللجوء إلى هذه الأعمال منها:

- نقص فرص العمل في قطاع الرسمي:

تلجأ النساء في اختيار العمل في القطاع غير الرسمي عندما يفشل قطاع الرسمي من توفير فرص عمل حيث ذكرت مبحوث رقم 3 بأن: "لقد تقدمت بعدة طلبات و قبلت بالرفض أو طلب الرشوة". و من الملاحظ من قولها أنها تقدمت لطلب العمل فتلقت أحد العوائق الشائعة في الجزائر، ألا و هي الرشوة و البيروقراطية و هذا في حد ذاته سبب كافٍ للجوء المرأة إلى قطاع غير الرسمي و تحمل المشاكل التي يحتويها بدلا من الإنتظار لشغل الرسمي.

- الخبرة:

الخبرة و المعرفة يعتبران أداة مهمة في الحصول على عمل فاختيار المرأة العمل في قطاع غير الرسمي راجع إلى ما تكسب من معرف أو خبرات تساعد على إستمرار في تحمل و تجنبها بعض الضغوطات، مبحوث رقم 2 بائعة في مخبزة قائلة "اخترت العمل في مخبزة لأنني أجيد التعامل مع الزبائن و هذا يسهل عليا عملي و يزيد في استمراري به".

كما صرحت المبحوث رقم 08 خياطة : "حب الخياطة و تصميم الملابس هي التي جعلتني أختار هذا العمل". و من الملاحظ أن المرأة تعتمد كثيرا على خبرتها في العمل حتى لا تتلقى ضغوطات و عراقيل، عملية و نفسية تؤثر عليها و توقف دورها الاجتماعي و الاقتصادي و هناك نوع آخر من العاملات التي يحتقرن هذا العمل لعدم امتلاكهن الخبرة. الكافية، حيث قالت المبحوثة رقم 06 عاملة في قطاع خاص بأن : " أنا لم أختار العمل بل قبلت به لأنني كنت في أمس حاجة له. مع العلم أنني لا أملك أي خبرة و معايير عمل

عالية" و المرأة هنا دخلت مجال غير الرسمي لأنها لا تملك الخبرة و هي غير دارسة، و بذلك كان صعبا عليها أن تجد عملا فالمستوى التعليمي أيضا له دور، و كذلك صرحت بقولها " حتى المحلات و المصانع يطلبون منك خبرة و مستوى تعليمي " و بذلك حتى معايير القطاع غير الرسمي تغيرت و أصبحت خبرة و مستوى تعليمي و حتى المظهر أمر أساسي للانضمام فيه.

و يمكن القول أن عمل المرأة في القطاع غير الرسمي جاء وفق الخبرة و عدم الخبرة أيضا المحصن العلمي له أهمية في الحصول على عمل و حسب المبحوثة رقم 06 فإنها كانت تبحث عن وسائل عيش تضمن بقاءها و استمرارها رغم التبعية و الاستغلال

- مرونة شروط العمل:

يتميز القطاع غير الرسمي مرونة العمل و الكسب و أيضا لا يتطلب تكنولوجيا عالية، و عدم الالتزام ، هذه الشروط تستقطب اليد العاملة المؤهلة و غير المؤهلة بحيث صرحت المبحوثة رقم 09 خادمة في مقهى "حقيقة وجدت عمل في المصانع لكنني رفضت و فضلت العمل في مقهى لأنه أقل التزاما و يسمح لك بالتعامل مع الناس". كذلك المبحوثة رقم 01 قائلة هذا العمل لا يلتزم بوقت محدد و يمتاز بالربح".

- من الملاحظ أن المبحوثات يفضلن العمل بحرية و في أماكن مفتوحة و غير مغلقة حسب المبحوثة رقم 09 و هن أقل التزاما و يسعين نحو كسب المال و إقامة روابط اجتماعية، كما أن هذا العمل لا يستلزم أو يفرض أماكن معينة حيث استطاعت المبحوثة رقم 01 أن تعمل في بيتها و مع أناس تعرفهم ، و قد أشار سيطرامان أن الباعة الجائلين يعملون في موقع متنقل أو أماكن معروفة و هذا العمل كثيرا ما يتناسب مع النساء المتزوجات (مبحوثة رقم 01) . ولا يؤدي في نظر هذه المبحوثة إلى مشاكل عائلية بحيث لا تهمل دورها الأسري من أجل دورها العملي.

رغم هذه المجموعة من الأسباب التي ساهمت في جذب المرأة إلى العمل في القطاع غير الرسمي، فأیضا هنالك أسباب و دوافع أخرى تعتبر مهمة، فلقد وقعت على المرأة عدة

مسؤوليات و أعباء جعلتها تخرج للعمل و لتكل على نفسها و هي تقدم بأدوار مختلفة كدورها الأسري و العملي.

حيث صرحت المبحوثة رقم 01 و هي بائعة في البيوت، 43 سنة قائلة: " لم أدر أن أكون عالة على زوجي و أردت أن أساعده في مصاريف البيت". و من خلال هذا فإن المرأة لم تبقى حبيسة دورها التقليدي كربة بيت فقط بل أرادت أن يكون لها دور و مكانة في المجتمع فقد ساهمت ظروف عديدة في مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية و يمكن القول في درجة أولى هي الحاجة المادية و لكن هناك أمور متعلق بشخصية الفرد و نفسيته و يمكن تسميتها بالدافع الذاتي و هي تساهم في دفع المرأة للعمل من أجل تقوية علاقاتها بعدما كانت تشعر بالملل و الروتين و أرادت أن تستعمل العمل كأداة لتحررها.

5- ظروف المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي:

إن المرأة الجزائرية العامل في القطاع غير الرسمي لديها عدة ظروف تتعامل معها و لا نبالغ إذا قلت عدة مشاكل و هي على ثلاث مستويات سنحاول التطرق عليها:

- العمل:

تتعرض النساء العاملات في القطاع غير الرسمي إلى الإهانة في عملهن و عدم الحماية – و هن يشعرن بعدم الرضى حيث صرحت المبحوثة رقم 03 عاملة في مطعم عزباء 19 سنة قائلة : " رب العمل لا يعاملني كإنسان أو كعاملة لديها الحق في إبداء رأيها إنما يراني عمل، إنما يهددني بإيقافي عن العمل". و هذا يدل على أن المرأة تتعرض إلى الإستغلال في أعلى مستوياته و هذا ما أكد كارل ماكس حول استغلال الرأسماليين للعمال حيث يعاملونهم كعبيد ليس لديهم حقوق، و هم لا يهتمون لهم و إنما يؤكدون على أهمية ما ينتج من قبلهم من ربح و قد صرحت المبحوثة رقم 06 عاملة في المصنع، عزباء 32 سنة: " لدي مشاكل مع رب العمل ، فكلما تعطلت ماكينة العمل. يتهمني دائما بأنني سبب عدم عملها، كما لا يريد أن يخرجني باكرا مع علمه أن المواصلات في منطقة العمل قليلة". و من الملاحظ أن رب العمل لا يهتم بعاملته و لا يسعى إلى توفير سبل الراحة لهم

و إنما يهتم بما يحقق له المنفعة، و من خلال المقابلات فإن الفساد غير راضيات عن عملهن. إذ يشعرون بعدم الأمان و الحماية كما أنهم يعانون من انخفاض الدخل الذي لا يلبي كل احتياجاتهم اليومية و الشهرية. و قد صرحت مبحوثة رقم 04 عامل في المنزل 60 سنة " أن أعمل لديهم منذ 12 سنة في البيت و ليس لدي أي ضمان اجتماعي كما أن دخلي ضعيف و لا يلبي حاجياتي". و مع كل المعاناة فإنهن دائماً لا يتكلمن عن حقوقهن أمام رب العمل. إذ دائماً يعبرن أنفسهن الدور البديل في سوق العمل و يمكن الاستغناء عليهن في أي وقت.

و قد استطاعت المرأة في إطار عملها أن تنشأ علاقات اجتماعية إما مع العمال أو الزبائن. و قد تكون علاقات جيدة و ربما تكون سيئة. فالمرأة لم تعد منغلقة و تتعامل مع النساء فقط. فهي أيضاً تتعامل مع الرجال أيضاً و هذا التعامل مبني على الاحترام و قبول الآخر و قد صرحت المبحوثة رقم 10 بائعة ملابس على الرصيف. مطلقة 35 سنة " أولاً لما بدأت أعمل شعرت بأنني منبوذة و مع الوقت أصبح الأمر عادي بيني و بين العمال".

و لكن هذا لا يعني أن المرأة لا تعاني إطلاقاً في عملها فهي دائماً تواجه ملاحقة الرجال لها و طمعهم فيها و هي تتعرض للعنف اللفظي و للتحرش الجسدي حيث صرحت المبحوثة رقم 03 - عزباء - 19 سنة " عندما أقوم بتقديم طلبات الزبائن يقومون بلمس يدي عمداً و قول كلام رديء"

و قد استعملت النساء أساليب وقائية لحماية نفسها من كل ما يسبب لها الأذى كاستعمالها قلة الكلام. أو تغيير ملابسها أنوثية إلى ملابس ذكورية.

قد لاحظنا أن النساء العاملات يعانين من تمييز في الأجور بين الرجل و المرأة على الرغم أنهن يعملن نفس العمل و نرى أن المساواة بينهم غير محقق سواء على مستوى أجور أو حتى المعامل

كما أنها تتلقى منافسة حادة من زملائها في العمل و هي تتأثر بجماعات العمل. ففي حالة عدم موافقتهم و تلبية طلباتهم فإنهم يدخلون على العمل و العمال و تكون في مواجهة دائمة معهم.

و بذلك فإن المرأة عامل في القطاع غير الرسمي. لا تملك أدنى حماية لنفسها أو ممتلكاتها - فهي ليس لها ضمان اجتماعي أو تقاعد.

- الأسرة :

عرفت المرأة منذ القدم لدورها التقليدي ألا وهو رعاية الأسرة و خصوصا عندما نتحدث عن المرأة الجزائرية التي تحكمها العادات و التقاليد، لا تجد في غالب الأحيان خروج المرأة للعمل، إذ تتلقى عدة معارضات من قبل الأهل و المقربين، إذ غالبا ما يكون الأخ و الأب هو الحاكم في البيت، حيث صرحت المبحوثة رقم 05: "بعد طلاقي عانيت كثيرا مع أخي، و في كل مرة يطردني فبدأت أعطيه المال لكي يسكت" و أضافت المبحوثة رقم 10 بائنة ملابس على الرصيف مطلقة 35 سنة "والديا تخليا عني بعد طلاقي و لم يريدوا إرجاعي إلى البيت، فقررت استئجار عرفة لي رغم ثمنها الباهظ بالنسبة لي لأنني لا أجنبي الكثير في عملي"، و هذا يدل على أن المرأة العاملة تتعرض لضغوطات من الناحية الأسرية و السكنية، و إذا لاحظنا جيدا فإن المبحوثتين رقم 05 و 10 هما مطلقتان، رغم أن المجتمع يحكم عليهن ظلما و لا يرضى خروجهن للعمل، فإذا مكثت في البيت لا يتم رعايتها، وإذا خرجت للعمل تعيش صراع نفسي و اجتماعي محاولة الاستمرار.

كما أن النساء العاملات تعيش حالة تبادل أدوار، و هذه نتيجة التغيرات التي عرفتھا الجزائر مثل البطالة إضافة إلى الوعي الفكري حيث صرحت المبحوثة رقم 04: عاملة في منزل هجرها زوجها 60 سنة قائلة: " زوجي هجرني منذ 15 سنة و تركني مع بنتان وولدان، عملت من أجلهم حتى كبروا، و مازلت أعمل حتى الآن من أجل توفير لقمة العيش لهم". "وصرحت أيضا لدي ابن في السجن و الثاني عاطل عن العمل و مفتعل للمشاكل، فكثيرا ما ينقسم تفكيري نحو البيت و العمل"، و في هذه الحالة المرأة أصبحت

الأم و الأب في نفس الوقت، فقد عملت من أجل أن توفر لأبنائها متطلباتهم، حتى يكبروا و يعملوا عليها، إلا أنها وجدت شبّح البطالة و المشاكل يزيدان من معاناتها.

و رغم خروج المرأة للعمل و إثبات مكانتها كفاعل منافس للرجال، إلا أنها ترفض أن تكون عامل و كفيل بمصاريف البيت لوحدها، و إنما تريد أن يبقى جزء أنوثتها تحت رعاية زوجها و هذا ما صرحت به **المبحوثة رقم 07**. و رغم التطور الفكري و الانفتاح حول العالم إلا أن المرأة بقيت تصارع من أجل بقائها، فهي تعاني من أحكام مسبقة، و بذلك تلقت معارضة شديدة من قبل العائلة و غالبا ما يكون الأخ و الأب يرون أن عمل المرأة هو سبب أو دريعة لكي تبقى بعيدة عن الأنظار و تفعل ما تريد، و هم يتخوفون من أي كلام صادر عن البنت و خصوصا في شرفها، حيث صرحت **المبحوثة رقم 03** :

" أمرني أخي بالتوقف عن العمل ليتجنب كلام أصدقائه و الجيران." و هذا يدل على أن فكر المجتمع مازال متغلّقا و متمسكا بأعراف ثم تداولها عبر أجيال ، فالرجل هو المعيل و المنتج و أي مساعدة من عند المرأة تسمى إهانة في حق مسؤولياته و هذا ما أكدته **المبحوثة رقم 02** بائعة في مخبزة، عزباء 29 سنة " أخي لا يريدني أن أعمل و يقول لي أنا الذي أصرف على البيت."

كما نعلم فإن العائلة الجزائرية هي بالطبيعة عائلة أبوية يتم الحكم و اتخاذ القرارات من قبل الوالد و الأخ، أما الأنثى فتبقى في دورها التقليدي، و لكن التطور الذي حدث في العالم ساهم و بشكل كبير في تحكم المرأة في حياتها و تحديد مصيرها و خصوصا في العمل، لأنها تلقت فيه عدة معارضات. بحيث كان موقف الدين الإسلامي واضح نتيجة اختلاطها بالرجال و لكن مع كل هذا فإن المرأة تمسكت بقرار اتخاذ مصير حياتها و كان ذلك عن طريق مساهمتها في الأسرة ماليا و كان هذا أحد الوسائل التي اتخذتها من أجل تقوية مكانتها.

- المجتمع

رغم التغيرات الحادثة في المجتمع الجزائري إلا أنه مازال يتمسك بالعادات و التقاليد و التحفظ حول عمل المرأة، بحيث تعتبر المرأة العاملة كمجربة و لكن هي بدورها حاربت من أجل بقائها و إثبات مكانتها و قد صرحت المبحوثة رقم 09 "كنت أتأثر بكلام الناس مثل أهل الحي و الأقارب لكن اعتدت على ذلك". و قد اتفقت معها المبحوثة رقم 01 . 02 . 05 و هذا يدل على أن المرأة وصلت إلى درجة لم تعد تتأثر بالأقارب و أحكام من حولها حتى أنها غيرت من شكلها من حيث الملابس و حتى أوقات الدخول و الخروج و بدأت المرأة هنا تسعى أن تحقق نوعا من الحرية و ذلك من خلال عملها فإنها تحصلت على نوع من السلطة الذي منحها القدرة على التسيير و التصرف و هذا ما أكدته ميشال كروزي أن لكل فاعل أهداف و إستراتيجية معينة يسعى إلى تحقيقها.

و بذلك فإن المرأة العاملة تحاول أن تطور من عملها و مكانتها رغم الضغوطات التي تحيط بها من كل جهة إلا أنه من خلال بحثي قد توصلت أن المجتمع ما زال بين القبول و الرفض و المرأة بين المحاولة و العزم في الاستمرار.

خاتمة عامة

لقد عاشت المرأة الجزائرية عدة أوضاع منها الاجتماعية و الاقتصادية المتمثلة في الفقر و الحاجات المادية التي كانت من أبرز الدوافع المؤدية لخروج المرأة للعمل و قد توصلت في دراستي إلى الآتي:

- الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتمثلة في الحالة العائلية و السكن و كذلك القدرة الشرائية كلها عوامل دفعت المرأة نحو الخروج إلى العمل.
- لا يمكن اعتبار الدافع الاجتماعي و الاقتصادي هو الوحيد لخروج المرأة للعمل و هنالك دوافع أخرى متعلقة برغبة و إرادة الفرد في حد ذاته و المرأة تلجأ إلى العمل لإثبات وجودها و تحقيق استقلالها.
- المرأة تعيش ظروف جد صارمة و هي في مواجهة دائمة مع عدة صعوبات، إذ أن المجتمع لا يقبل بفكرة العمل خارج البيت بحكم أن العائلة الجزائرية ذات سلطة ذكورية لا تتقبل فكرة أن تكون المرأة و لو مساعدة للدخل العائلي.
- المرأة تقبل أدنى مستويات العمل هي تتلقى عدة مشاكل إما مع رب العمل أو العمال أو الزبائن على حد سواء و هي تتعرض إلى جميع أنواع الشتم و الأذية في عملها مع غياب الحماية كما أنها تتعرض إلى التحرش الجسدي و العنف اللفظي
- المرأة أكثر عرضة للاستغلال في العمل و هي دائما مهددة بالتوقف باعتبار هنالك البديل لها في السوق.
- المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي ليس لها أي ضمان اجتماعي أو تقاعد ولا تملك أي حماية من الناحية القانونية. و هي تعاني من تفاوت الأجور بينها و بين الرجل.
- استغلال المرأة العمل لصالحها إذ تتحمل مسؤوليتها و مسؤولية عائلتها و تسعى في نفس الوقت إلى فرض سلطتها على العائلة و اتخاذ قرارات مهمة و تحقيق نوع من الحرية إلى صالحها.

- تعيش المرأة المطلقة حالة صراع في المجتمع حيث يرفض الأهل خروجها للعمل و في نفس الوقت يتخلو عن مسؤولياتهم نحوها.
- رغم القيود الاجتماعية و الحاجة المادية إلا أن المرأة استطاعت بناء مكانتها.

العرايج

- قائمة المراجع

- كتب عامة:

- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1991.
- جوهرة أسامة إبراهيم محمد، عمل المرأة في الإعلانات التجارية، مكتبة الوفاء القانونية 2014، ط1.
- زياد عبد الرحمن عبد الله ملازاده، الحماية القانونية للمرأة العاملة في قانون العمل، كلية الحقوق جامعة جيهان، الجزائر، 2016 ط1.
- علي عبد الرزاق جبلي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة، الجامعية الإسكندرية، 2008
- كارل ماكس، ترجمة الياس شاهين. عمل مأجور و رأس مال، دار التقدم، موسكو، 1981.
- هيام حمدي، صابر زهران، واقع و آليات الخدمة الاجتماعية و تمكين المرأة، مكتب جامعي الحديث، مصر، 2015، ط1.

- كتب خاصة:

- إبراهيم تهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، العولمة و الاقتصاد الغير الرسمي، مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.
- إسماعيل قيرة، عبد الحليم دليمي، سليمان بومدين، التصورات الاجتماعية و معاناة فئة الدنيا، مخبر الإنسان و المدينة، قسنطينة، الجزائر.
- أمين شفير، التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي، مكتب النور، قليعة، الجزائر.

- السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم اجتماع الحضري، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1981.
- سوزي عدلي ناشد، التجارة في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي، دار الجامعية الجديد للنشر 2005 .
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006.
- كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
- محمد دقس : التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع – أردن 1997.
- مصطفى خالدي، تمكين المرأة في المنهاج الدراسي، دار المنهاج للنشر و التوزيع ، عمان 2011 ط1
- وليام تشيف، ترجمة نورالدين الزراوي، الرأة الأمريكية ، أدوارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية من 1960 الى 1970، مؤسسة العربي 1979.
- صالح بن أحمد العساف ، مؤشرات حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة و بحوث العمل بغداد . 1986.
- مجلات :
- الداوي الشيخ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و اشكالية البحث في كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25، العدد 2 ، 2005.
- بن عنتر الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و أفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة . العدد 02 جوان 2002.

- حيدر خضر سليمان، دوافع العمل لدى المرأة العاملة، مجلة جامعة تكوين للعلوم الإنسانية العدد 4 سنة 2007.
- صالح سليمان عبد العظيم، النظرية النسوية و دراسة التفاوت الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية المجلد 41، ملحق 1، 2016
- فرحات نادية، عمل المرأة و أثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 8، 2012.
- علي بودلال، القطاع الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2010 ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 25 2014 .
- مكاك ليلي، ابراهيم ذهبي، عمل المرأة و أثره على الاستقرار الأسري، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، الوادي، العدد 11 جوان 2015.
- موفق سهام، هيشر سميرة، المرأة العاملة و المناصر القيادية، دراسة لظاهرة السقف الزجاجي، مجلة الأبحاث الاقتصادية و الإدارية، العدد 17 جوان 2015.

مراجع أخرى :

Bureau international du travail, methodes et instruments au secteur informel en afrique francophone, genre bureau international du travail 2004.

CNES : secteur informel : en jeux et défis 2004

- المجلات بالانجليزية :

- Vito Tanzi : The underground Economy in the united states. Estimations and implications ,banco international review. N135 december 1980 P28
- Bremen J: dualistic Labour system acétique of the informal concept economin and political weekly 1976.

- رسائل جامعية:

- صليحة مقاوسي قيرة ، الفقر الحضري و أسبابه ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة
الدكتوراة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2008

- زهرة عياوي، المسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقولة و علاقتها باختيار
النشاط الاجتماعي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد لمين،
سطيف ، 2014-2015

- الصادق عثمان، عمل المرأة الجزائرية خارج البيت و صراع الأدوار، مذكرة لنيل
شهادة الماجستير في علم اجتماع العمل و التنظيم 2013-2014.

الملاحق

أسئلة المقابلة :

1. السن :
2. الحالة المدنية :
3. المستوى التعليمي :
4. السكن :
5. طبيعة العمل :
6. كيف تحصلت على هذا العمل ؟
7. أسباب اختيارك لهذا العمل ؟
8. دوافع خروجك للعمل ؟
9. هل لديك مشاكل عائلية ؟
10. ما هو عملك في اليوم ؟
11. هل أنت راضية عن العمل ؟
12. هل تجددين الراحة النفسية في عملك و لماذا ؟
13. ما هو شعورك و أنت تعملين مع الرجال ؟
14. هل تعرضت إلى مضايقات ؟
15. ما هي المشاكل التي تواجهك في العمل ؟
16. هل تتأثرين بأحكام من بحولك عند قيامك بالعمل (المجتمع، الأقارب، الحي، الأهل) ؟
17. هل يتحكم أهلك في مصير استمرارك في العمل ؟
18. كيف ينظر إليك الجيران و الأقارب من خلال خروجك للعمل ؟
19. هل يوجد مشاكل مع أحد أطراف أسرتك ؟
20. كيف ينظر إليك الزبائن في سوق العمل و ما هي أساليب تجنبها ؟
21. هل تقدمت بطلب العمل في المصانع و الشركات الوطنية ؟
22. ما هي الخطط التي تفكرين فيها لترقية عملك و ما هي الطريقة ؟
23. هل توجد فرصة أو إستراتيجية تفكرين فيها لترقية عملك و ما هي الطريقة ؟
24. هل تستخدمين هذا العمل دائم أو على حسب الظروف ؟